



مداخلة معالي وزيرة الزراعة بمناسبة الدورة الأربعين  
لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يوليو 2017

## بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم

- السيد الرئيس،
- سعادة السيد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،
- أصحاب المعالي الوزراء،
- أصحاب السعادة السفراء،
- السادة مندوبي الدول الأعضاء،
- أيها السيدات والسادة،

يشرفني أن احضر معكم فعاليات الدورة الأربعين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي سيتناول حالة الأغذية والزراعة، والتي تلتئم في ظرفية تتميز بتغيرات مناخية اثرت كثيرا على الإنتاج الزراعي، وبنمو ديمغرافي مطرد يزيد يوما بعد يوم في الضغط على الموارد الطبيعية، وهو ما كان له الأثر المباشر على مضاعفة الفجوة الغذائية في العالم. وقد اصبحت هذه الوضعية تشكل تحديات تنموية ذات أبعاد عالمية.

وفي هذا الإطار تواجه دول الساحل والصحراء ومن بينها موريتانيا فترات جفاف متتالية، صاحبها تدهور في التربة ونقص في الموارد المائية وانحسار مطرد للغطاء النباتي ونقص هام للمساحات التي كانت صالحة للزراعة، مع توفر مساحات أخرى كبيرة غير مستصلحة. وقد أضرت هذه الوضعية بمنظومات الإنتاج في بلداننا التي هي في الغالب منظومات ريفية تمثل الزراعة أبرز ركائزها.

ولحسن الحظ تميزت الفترة الأخيرة بتعاون دولي بناء من اجل التنمية، لعبت فيه منظماتنا دورا محوريا، حيث تمكنت من خلاله جملة من الدول من تحقيق هدف الألفية المتعلق بالقضاء على الجوع، كما نجح بعضها في الحد من نقص الغذاء، حيث تحسنت مؤشراتها بصفة عامة.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
أيها السادة والسيدات،

لقد كانت موريتانيا من بين الدول الخمسة عشر التي حققت هدف الألفية المتعلقة بالقضاء على الجوع، بفضل النظرة المتبصرة للقيادة الوطنية، التي جعلت من ضمان الأمن الغذائي ومكافحة الجوع والفقر أهدافا سامية يجب تحقيقها، وقد ظهر ذلك جليا في خطط العمل والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين الإنتاج الزراعي والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر، والتي من بينها الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2025 التي تم إعدادها مؤخرا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتمت المصادقة عليها من طرف الحكومة. وتأتي هذه الخطة لتكمل ما تم تحقيقه في إطار أهداف الألفية للتنمية، وتأخذ في الحسبان التوجهات الاستراتيجية الجديدة المنبثقة عن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، والتي ستشكل الإطار التنموي للبلاد على مدى هذه الفترة.

السيد الرئيس،  
أيها السادة والسيدات،

تقوم الحكومة الموريتانية ببلورة وإنجاز مشاريع هيكلية تهدف الى تحسين تدبير التربة والتحكم في مياه الري وإدارة المخاطر المناخية، كما تشجع الزراعة البيئية. وقد تم في هذا الميدان إنجاز منشآت وبنى تحتية في مجالات: استصلاح وتأهيل المساحات الزراعية لزيادة تلك المستغلة منها، وشق المحاور المائية وتنظيفها وترميم مجاري المياه وفك العزلة عن بعض مناطق الإنتاج.

وفيما يخص التنويع الزراعي، تم البدء في إدخال زراعة القمح في المروي ودعمها على المستوى المطري، ونظرا الى كون هذه المادة هي الأكثر استيرادا للبلد من بين كافة المواد الأساسية، من حيث الكميات والعملات الصعبة التي تصرف فيها، فنحن عاكفون على إعداد برنامج لتطوير زراعتها مع زيادة المساحات المستغلة في القطاع المروي.

كما يتم تنفيذ برنامج لترقية زراعة الخضراوات والتوسع فيها في مناطق جديدة. وفي مجال آخر ونظرا الى توفرنا على ثروة حيوانية معتبرة تحتاج الكثير من المراعي، قد لا يتوفر في بلد صحراوي كبلدنا، بدأنا في الفترة الأخيرة بتجربة زراعة الأعلاف الخضراء في بعض المناطق التي يتركز فيها تواجد هذه الثروة والتي كانت مشجعة.

وأؤكد هنا إعطاء الأولوية من طرف الحكومة للجانب البيئي، حيث تم إدماجه في جميع السياسات القطاعية نظر الدور المحوري في المسار التنموي المستديم. وفي هذا الإطار تمت المصادقة على الوثيقة الاستراتيجية للسياسة البيئية والاسراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتلعب موريتانيا دورا محوريا في الوكالة الإفريقية للسور الأخضر الكبير التي تحتضن مقرها. هذه الوكالة التي تمثل مقاربة جديدة للتسيير المندمج للتحديات البيئية والمناخية في إطار إقليمي موحد ومتضامن.

السيد الرئيس،  
ايها السادة والسيدات،

من المهم الإشارة إلى أن الأنشطة الحكومية التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة في بلادي في المجال الزراعي، قد أسهمت ايجابيا في خلق المزيد من فرص العمل، خصوصا لدى فئتي النساء والشباب، وفي تقليص نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

وعلى الرغم من ذلك، لا زالت هناك تحديات كبيرة سنعمل على مواجهتها، بتنسيق مع دول المنطقة وشركائنا في التنمية، وذلك للحد من الفقر والجوع ونقص الغذاء، وخصوصا لدى الطبقات السكانية الأكثر هشاشة.

وما التكريم الذي تلقيناه من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في 30 نوفمبر 2014 هنا بروما، إلا مشجعا لنا لمواصلة هذا النهج والعمل الدؤوب، بهدف القضاء كليا على هذه الظواهر التي تشكل عائقا حقيقيا في وجه تنمية ورفاهية السكان.

وقبل ان أنهي كلمتي هذه، لا يسعني إلا ان اوجه الشكر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو، لتعاونها المثمر معنا في مجمل البرامج التنموية.

والله ولي التوفيق، واشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته